

Distr.: General
3 December 2018
Arabic
Original: Spanish

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة العاشرة

فيينا، ٢٧-٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ خلاصة وافية	ثانيا-
٢ المكسيك	



ثانياً - خلاصة وافية

المكسيك

١ - مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي للمكسيك في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

جرى استعراض تنفيذ المكسيك للفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال دورة الاستعراض الأولى (CAC/COSP/IRG/II/3/1/Add.25).

وللاتفاقية وضعية القانون، ويمكن تطبيقها مباشرة (المادة ١٣٣ من الدستور).

والمكسيك دولة اتحادية، ولا يتعلق هذا الاستعراض إلا بالتشريعات الاتحادية. وفي وقت الزيارة القطرية، لم تكن المكسيك قد أجرت بعد دراسة مقارنة لقوانين مكافحة الفساد السارية في ولاياتها المختلفة. وقد دخل الإصلاح الدستوري الذي أنشأ النظام الوطني لمكافحة الفساد حيز النفاذ في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥؛ وفي وقت الزيارة القطرية، كانت التحضيرات جارية للانتقال إلى ذلك النظام وبدء سريان/تنفيذ التشريعات الثانوية ذات الصلة.^(١) ويشير الاستعراض إلى التشريعات التي كانت سارية في وقت الزيارة القطرية، التي جرت في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٧.

والهيئات الرئيسية المعنية بمنع الفساد ومكافحته في المكسيك هي المعهد الوطني للشفافية والوصول إلى المعلومات وحماية البيانات الشخصية، ووزارة الخدمة العامة، ومكتب المدعي العام للجمهورية، والديوان الأعلى لمراجعة الحسابات، ومجلس القضاء الاتحادي، والمحكمة الاتحادية للعدالة الإدارية.^(٢)

٢ - الفصل الثاني: التدابير الوقائية

١-٢ - ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية للفساد؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان ٥ و ٦)

في وقت الزيارة القطرية، كانت المكسيك قد عدلت المادة ١١٣ من دستورها بهدف تعزيز النظام الوطني لمكافحة الفساد.^(٣) وبينما لم تكن لدى المكسيك استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد قائمة

(١) أدخل الإصلاح الدستوري المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥ تعديلات على الدستور استعداداً للانتقال إلى النظام الوطني لمكافحة الفساد. وأصبح النظام سارياً بالكامل في تموز/يوليه ٢٠١٧.

(٢) أشارت السلطات إلى أنه عندما يصبح النظام الوطني الجديد لمكافحة الفساد سارياً، فسوف تتولى مؤسسات أخرى، مثل لجنة تسيق النظام الوطني لمكافحة الفساد ولجنة مشاركة المواطنين (المادة ١١٣ من الدستور)، قيادة الأنشطة الرامية إلى منع الفساد ومكافحته.

(٣) أشارت السلطات إلى أن النظام الوطني لمكافحة الفساد سوف ينسق الأنشطة التي تضطلع بها السلطات المختصة على جميع المستويات الحكومية المشاركة في منع الجرائم الإدارية وأعمال الفساد وكشفها والمعاقبة عليها وفي رصد الموارد العمومية ومراقبتها.

في وقت الزيارة، كانت خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ تشدد على الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات بوصفهما أداتين لضمان المساءلة العمومية ومنع الفساد. وتنص الخطة على تعزيز آليات التنسيق، وتعزيز الشفافية، وتبسيط عدد من الإجراءات الإدارية.

ويدير العديد من المؤسسات برامج تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة؛ وتنظم لفائدة الأطفال أنشطة مصممة خصيصاً بشأن منع الفساد.

وفي وقت الزيارة القطرية،^(٤) كانت هيئات مكافحة الوقائية للفساد هي وزارة الخدمة العامة - المسؤولة عن وضع ضوابط داخلية في الإدارة الاتحادية لمنع الأفعال أو الإغفالات التي يمكن أن تشكل جرائم إدارية، وصياغة وتوجيه السياسة العامة للإدارة الاتحادية من أجل تعزيز أمور من بينها النزاهة في الإدارة (المادة ٣٧ (تاسع عشر) و(ثالث وعشرون) من القانون الأساسي للإدارة الاتحادية) - والمعهد الوطني للشفافية والوصول إلى المعلومات وحماية البيانات الشخصية، بوصفه الهيئة المسؤولة عن ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات العامة وحماية البيانات الشخصية.

واستقلال المعهد الوطني للشفافية والوصول إلى المعلومات وحماية البيانات الشخصية (المادة ٦، الفقرة ألف (ثامناً)) منصوص عليه في الدستور.

وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية، أبلغت المكسيك الأمين العام للأمم المتحدة بأن وزارة الخدمة العامة هي السلطة المختصة.

القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد ٧ و ٨ و ١١)

ينشئ قانون الخدمة المستديمة في الإدارة الاتحادية عملية اختيار تنافسية لاستقدام موظفي الخدمة المدنية المستديمة، الذين لا يجوز تعيينهم وفصلهم إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون (المادة ٤). وتنطبق هذه العملية على جميع المستويات، من المدير العام إلى مسؤول الاتصال (المادة ٥)؛ وهناك، بالإضافة إلى ذلك، مناصب يمكن ملؤها عن طريق التعيينات الداخلية المباشرة. ويتم الاستقدام من خلال عملية تنافسية مفتوحة (المواد ٢٣ و ٢٩-٣١). ولا توجد فئة من الوظائف حددت على أنها معرضة بصفة خاصة للفساد. بيد أن المكسيك لديها بروتوكول ينظم المشتريات العمومية ومنح وتمديد التراخيص والتصاريح والأذونات والامتيازات،^(٥) وغير ذلك من التدابير الرامية إلى منع الفساد في هذين المجالين.

ويحكم الأهلية للترشح للمناصب العامة وتوليها كل من الدستور (المواد ٥٥ و ٥٨ و ٨٢ و ٩٥ و ١٠٢) والقانون العام بشأن المؤسسات والإجراءات الانتخابية (المادة ١٠). ويحرم الأشخاص المدانون بجرائم يمكن أن تلحق ضرراً شديداً بسمعة الإدارة العمومية من الأهلية للاختيار لمنصب قاضٍ بالمحكمة العليا (المادة ٩٥ (رابعاً) من الدستور). وينطبق هذا الحرمان من الأهلية

(٤) أشارت السلطات إلى أنه عندما يُعمل النظام الوطني لمكافحة الفساد، ستكون لجنة تنسيق النظام هي الهيئة المسؤولة عن السياسات العمومية المتعلقة بالفساد.

(٥) <https://reniresp.funcionpublica.gob.mx>

أيضاً على وظائف معينة أخرى (المادة ٦ (ألف) (ثامناً)؛ والمادة ٧٩ (رابعاً)؛ والمادة ٩٩ (عاشراً)؛ والمادة ١٠٠، الفقرة الثالثة؛ والمادة ١١٦ (ثالثاً) من الدستور).

ولا يجوز للمرشحين للمناصب الانتخابية قبول هبات نقدية من جهات من بينها الأشخاص الاعتباريون والأحزاب السياسية (المادة ٣٨٠ (ج) و(د) '٤' و(د) '٦' من القانون العام للمؤسسات والإجراءات الانتخابية). ويجب على المعهد الانتخابي الوطني والهيئات الانتخابية العمومية التابعة لكيانات الاتحاد أن تتيح للجمهور معلومات عن مبالغ التمويل الحكومي المقدم إلى الأحزاب السياسية والرابطات السياسية الأخرى، ومبالغ التمويل الخاص المأذون بها، والحدود المقررة للإنفاق على الحملات الانتخابية، وأن تحدث تلك المعلومات (المادة ٧٤ ياء (و) من القانون العام بشأن الشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية).

والوحدة الخاصة المعنية بالأخلاقيات ومنع تضارب المصالح، الموجودة في وزارة الخدمة العامة، مسؤولة عن وضع السياسات والقواعد والصكوك لتعزيز النزاهة ومنع تضارب المصالح.

وقد اعتمدت في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥ مدونة الأخلاقيات للخدمة العامة الاتحادية، وقواعد النزاهة لممارسة الوظائف العمومية. كما أن لجان الأخلاقيات ومنع تضارب المصالح، التي يجب إنشاؤها في كل ولاية أو كيان شبه حكومي (المادة ٢ من المبادئ التوجيهية العامة لتعزيز نزاهة الموظفين العموميين)، مسؤولة عن ضمان الامتثال لهذه الصكوك.^(٦)

وينص الدستور على فرض عقوبات إدارية على الأفعال أو الإغفالات التي تخل بما هو مطلوب من الموظفين العموميين من مشروعية السلوك أو الأمانة أو الولاء أو الحياد أو الكفاءة في أداء واجباتهم (المادة ١٠٩ (ثالثاً) من الدستور، والتشريع التمكيني منصوص عليه في المادة ١٣ من القانون الاتحادي بشأن المسؤوليات الإدارية للموظفين العموميين^(٧)).

ويقرر قانون الإجراءات الجنائية الاتحادي (المادتان ١١٦ و١١٧) وقانون الإجراءات الجنائية الوطني (المادة ٢٢٢) واجب الإبلاغ عن جميع الجرائم التي يشترط أن تجري الملاحقة القضائية بشأنها بحكم المنصب. وينطبق هذا الالتزام كذلك على مسؤولي الهيئات العمومية.^(٨)

ويقرر الدستور واجب جميع الموظفين الحكوميين أن يقدموا إقرارات بموجوداتهم (المادة ١٠٨). غير أنه، في وقت الزيارة القطرية (٩-١١ أيار/مايو ٢٠١٧)، كان القانون الذي يتضمن ذلك الحكم لا ينطبق إلا على مسؤولين معينين (انظر أدناه المادة ٥٢).^(٩)

(٦) أشارت السلطات إلى أنه، مع بدء نفاذ القانون العام للمسؤوليات الإدارية، سوف تكون لجنة الأخلاقيات ومنع تضارب المصالح في كل ولاية أو كيان شبه حكومي مسؤولة عن إعداد مدونات لقواعد السلوك للموظفين العموميين العاملين في تلك المؤسسات (المادتان ١٦ و١٩ من القانون).

(٧) أشارت السلطات إلى أنه، بإلغاء القانون الاتحادي بشأن المسؤوليات الإدارية للموظفين العموميين وبدء نفاذ القانون العام للمسؤوليات الإدارية، ستكون الإجراءات الإدارية مقررة في المادتين ٧٥ و٧٨ من النص الأخير.

(٨) ذكرت السلطات أنه عندما يدخل النظام الوطني لمكافحة الفساد حيز النفاذ، سوف توضع تدابير لحماية الموظفين العموميين الذين يبلغون عن أعمال الفساد.

(٩) أشارت السلطات إلى أنه، حالما يدخل القانون العام بشأن المسؤوليات الإدارية حيز النفاذ، سيكون جميع موظفي الخدمة العامة ملزمين بتقديم هذه الإقرارات (المادة ٣٢).

وينص الاتفاق المنشئ لإجراءات تلقي الهدايا أو الهبات أو المنافع بصفة عامة والتصرف فيها من جانب موظفي الخدمة العامة الاتحادية على أنه يجب على موظفي الخدمة العامة، خلال ممارسة وظائفهم وحتى ما يصل إلى سنة بعد مغادرتهم مناصبهم، أن يمتنعوا عن التماس أو تلقي أو قبول سلع أو خدمات مجاناً أو عن طريق البيع بسعر أقل من السعر السائد في السوق العادية، لأنفسهم أو للأشخاص المشار إليهم في المادة ٨ (حادي عشر) من القانون الاتحادي بشأن المسؤوليات الإدارية للموظفين العموميين،^(١٠) من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين ترتبط أنشطتهم المهنية أو التجارية أو الصناعية ارتباطاً مباشراً أو تنظماً أو يتم الإشراف عليها بصورة مباشرة بموجب الصلاحيات التي يمارسها الموظف العمومي بحكم وظيفته أو مسؤولياته أو مهمته، والتي يمكن أن تمثل تضارباً في المصالح (المادة ١ من الاتفاق).

وعلى الرغم مما تقدم، تنص المادة ٢ من الاتفاق على أنه عندما يتلقى موظف عمومي من نفس الشخص ممتلكات أو هدايا تتجاوز قيمتها المتراكمة على مدى سنة واحدة ١٠ أضعاف الحد الأدنى العام المقرر للأجر اليومي في المقاطعة الاتحادية، يجب عليه أن يضع تلك الممتلكات أو الهدايا تحت تصرف المديرية العامة للالتزامات والموجودات، التابعة لوزارة الخدمة العامة، لتسجيلها وحفظها الآمن إلى أن يتسنى اتخاذ قرار بشأن التصرف النهائي فيها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الالتباس، لأنه لا توجد استثناءات مقررّة فيما يتعلق بالقاعدة العامة الواردة في المادة ١.

والموظفون العموميون غير ملزمين بأن يعلنوا عن عملهم الخارجي.^(١١) ويتعارض الوضع الوظيفي للموظفين العموميين المستنديين مع تولي أي وظيفة أخرى أو ممارسة أي مهنة أخرى أو نشاط آخر يمنع أو يخل بالفداء الدقيق بواجبات الموظف العمومي المستند (المادة ٩ من قانون الخدمة المستندة في الإدارة الاتحادية).

واستقلال القضاء مكفول بموجب الدستور (المواد ١٧ و ١٠٠ و ١١٦ (ثالثاً) و ١٢٢ (رابعاً)). وينص القانون الأساسي بشأن السلطة القضائية الاتحادية على أن المسائل المتعلقة بالإدارة والرقابة والانضباط والمسارات الوظيفية داخل الجهاز القضائي هي من مسؤولية مجلس الجهاز القضائي الاتحادي، ما عدا في حالة المحكمة العليا، التي يكون رئيس المحكمة فيها مسؤولاً عن هذه الشؤون (المادتان ١٤ (طاء) و ٦٨ من القانون) - وما عدا في حالة المحكمة الانتخابية، التي تكون لجنة إدارة المحكمة فيها مسؤولة عن هذه الشؤون (المادتان ٦٨ و ٢٠٥). وينص القانون أيضاً على استقدام وترقية الموظفين العموميين في السلطة القضائية من خلال عملية اختيار تنافسية (المواد ١٠٥ و ١١٢-١١٧)، ويحدد معايير الأهلية (المواد ١٠٦-١٠٩)، والسلوك الخاضع للعقوبة (المادة ١٣١)، والعقوبات المنطبقة (المادة ١٣٥).

(١٠) أشارت السلطات إلى أن القانون العام بشأن المسؤوليات الإدارية حل محل القانون الاتحادي بشأن المسؤوليات الإدارية للموظفين العموميين.

(١١) أشارت السلطات إلى أنه، حالما يدخل القانون العام بشأن المسؤوليات الإدارية حيز النفاذ، ستكون الإعلانات عن الموجودات والمصالح مشترطة (المادة ٣٢).

ومكتب المدعي العام ليس جزءاً من السلطة القضائية. ويحدد القانون الأساسي بشأن مكتب النائب العام للجمهورية معايير أهلية الموظفين الفنيين (المواد ٣٤-٣٦)، وعملية الاختيار التنافسية (المادتان ٤٠ و ٤٢)، والسلوك الخاضع للعقوبة (المواد ٦٢-٦٥)، والعقوبات المنطبقة (المادة ٦٧). وتوجد مدونة أخلاقيات للقضاء الاتحادي ومدونة لقواعد السلوك لمكتب المدعي العام.

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة ٩)

تُمنح عقود شراء أو تأجير أو بيع جميع أنواع الممتلكات والخدمات والأشغال عن طريق المناقصة المفتوحة (المادة ١٣٤ من الدستور). ويحكم قانون المشتريات والإيجارات والخدمات في القطاع العام، وقانون الأشغال العمومية والخدمات المتصلة بها، عمليات الاشتراء العمومي الاتحادي. ويجوز تنفيذ الأشغال العمومية على أساس عقد (المادة ٢٧ من قانون الأشغال العمومية والخدمات المتصلة بها) أو بالموارد الذاتية (المادة ٢٦).

وللمكسيك ثلاثة إجراءات للاشتراء العمومي: المناقصة المفتوحة؛ والمناقصة الانتقائية المشتملة على ما لا يقل عن ثلاثة من المتعاقدين المحتملين؛ ومنح العقود المباشر (المادة ٢٦ من قانون المشتريات والإيجارات والخدمات في القطاع العام، والمادة ٢٧ من قانون الأشغال العمومية والخدمات المتصلة بها). فالمناقصة المفتوحة هي الإجراء المستخدم، كقاعدة عامة، لمنح عقود المشتريات أو الإيجارات أو الخدمات، وكذلك عقود الأشغال العمومية والخدمات ذات الصلة (المادة ٢٦ من قانون المشتريات والإيجارات والخدمات في القطاع العام، والمادة ٢٧ من قانون الأشغال العمومية والخدمات المتصلة بها). وينص هذان القانونان على الاستثناءات المسموح بها من القاعدة العامة (المواد ٤٠-٤٢ من قانون المشتريات والإيجارات والخدمات في القطاع العام، والمواد ٤١-٤٣ من قانون الأشغال العمومية والخدمات المتصلة بها). كما ينصان على شرط تحديد مواعيد نهائية لتقديم العطاءات ووضع معايير تقييم (المواد ٢٩ (ثالثاً) و (ثالث عشر)، و ٣٢ و ٣٦ من قانون المشتريات والإيجارات والخدمات في القطاع العام، والمادتان ٣١ (ثاني وعشرون) و ٣٣ من قانون الأشغال العمومية والخدمات المتصلة بها).

وتستخدم المكسيك أيضاً منصة الاشتراء العمومي الإلكترونية CompraNet (المادتان ٣٠ و ٤٣ من قانون المشتريات والإيجارات والخدمات في القطاع العام، والمادتان ٣٢ و ٤٤ من قانون الأشغال العمومية والخدمات المتصلة بها). ووزارة الخدمة العامة مسؤولة عن تسوية أي شكاوى أو طعون في عمليات المناقصة المفتوحة أو الانتقائية (المادة ٦٥ من قانون المشتريات والإيجارات والخدمات في القطاع العام، والمادة ٨٣ من قانون الأشغال العمومية والخدمات المتصلة بها). ولا توجد أي إمكانية للطعن في القرارات المتعلقة بمنح العقود المباشر.

ويعتمد مجلس النواب الميزانية (المادة ٧٤ (رابعاً) من الدستور، والمادة ٤٢ من القانون الاتحادي بشأن الميزانية والمسؤولية المالية). وتقدم وزارة المالية والائتمان العام تقارير شهرية وفصلية إلى الكونغرس عن إيرادات ونفقات الميزانية (المادة ١٠٧ من القانون الاتحادي بشأن الميزانية والمسؤولية المالية). ويحدد القانون العام للمحاسبة الحكومية نظام المحاسبة الحكومية (المواد ١٦-٢٢) والالتزام بالاحتفاظ بسجلات محاسبية والحفاظ على المستندات الداعمة الأصلية (المواد ٣٣-٤٣)؛

كما ينص على عقوبات في حالة عدم الامتثال للالتزامات التي يحددها، من قبيل حالات الإغفال أو تغيير السجلات.

ويشرف المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات ووزارة الخدمة العامة على تنفيذ الميزانية (المادتان ١ و ٦ من القانون الاتحادي بشأن الميزانية والمسؤولية المالية).

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان ١٠ و ١٣)

الوصول إلى المعلومات مكفول بموجب الدستور (المادة ٦)، والقانون العام بشأن الشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية، والقانون الاتحادي بشأن الشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية.

والمعهد الوطني للشفافية والوصول إلى المعلومات وحماية البيانات الشخصية مسؤول عن ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات العمومية وحماية البيانات الشخصية وعن نظام الشفافية الوطني (المادة ٤١ من القانون العام، والفصل الأول من القانون الاتحادي).

وجميع المعلومات التي تنتجها أو تحصل عليها أو تكتسبها أو تعالجها الكيانات الخاضعة لأحكام القانون العام للشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية أو توجد في حوزة تلك الكيانات (المادة ٢٣ من القانون العام) هي معلومات عمومية لا يمكن أن تعامل على أنها سرية إلا في حالات استثنائية ولأسباب تتعلق بالمصلحة العامة والأمن القومي (المواد ٤ و ١١ و ١٢ و ١١٣-١٢٠ من القانون العام، والمواد ٣ و ١١٠-١١٧ من القانون الاتحادي).

ويجوز لأي شخص أن يقدم إلى "وحدة شفافية" طلبا للحصول على معلومات (المادة ١٢٢ من القانون العام، والمادة ١٢٣ من القانون الاتحادي) ويجوز له أن يطعن في رفض الطلبات أمام الهيئة الإشرافية ذات الصلة أو وحدة الشفافية التي تلقت الطلب الأصلي (المادة ١٤٢ من القانون العام، والمادة ١٤٧ من القانون الاتحادي). ويجوز للأفراد الطعن في القرارات الصادرة عن الهيئات الإشرافية عن طريق تقديم طلب إلى القضاء الاتحادي (المادة ١٥٨ من القانون العام). وفي الحالات المتعلقة بالأمن القومي، لا يجوز إلا للمستشار القانوني للحكومة أن يقدم طلبا لإعادة النظر أمام المحكمة العليا (المادة ١٥٧ من القانون العام).

والكيانات الخاضعة لأحكام القانون العام بشأن الشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية ملزمة بإنشاء وحدات للشفافية ولجان للشفافية (المادة ٢٤ من القانون العام). ووحدات الشفافية مسؤولة عن تلقي ومعالجة طلبات الحصول على المعلومات (المادتان ٢٤ و ٤٥ من القانون العام). ويمكن للجان الشفافية الوصول إلى المعلومات من أجل تحديد تصنيفها (المادتان ٤٣ و ٤٤ من القانون العام، والمادة ٦١ من القانون الاتحادي).

وتعمل المكسيك على تبسيط الإجراءات الإدارية الاتحادية من خلال تدابير تنفذ بموجب الاتفاق المنشئ للأحكام العامة بشأن الوثائق والشفافية للإدارة الاتحادية والمرفق الوحيد بذلك الاتفاق (٣ آذار/مارس ٢٠١٦).

وفي وقت الزيارة القطرية، لم تكن المكسيك قد أصدرت أي تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العمومية.^(١٢)

وتُكفل مشاركة المجتمع من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك الانتخابات، والمشاورات العامة، ورقابة المواطنين على مشاريع التنمية الاجتماعية (المواد ٦٩-٧١ من القانون العام للتنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٤)، والمراقبون الذين يمثلون المجتمع المدني (testigos sociales أو "الشهود الاجتماعيون") في عمليات المشتريات (المادة ٢٧ (رابعاً) من قانون الأشغال العمومية والخدمات المتصلة بها، والمادة ٢٦ (رابعاً) من قانون المشتريات والإيجارات والخدمات في القطاع العام).

والمديرية العامة للإعلام التابعة لوزارة الخدمة العامة مسؤولة عن وضع وتنسيق وتنفيذ الاستراتيجية الإعلامية والحملات الإعلامية (المادة ٤٩ من اللوائح التنظيمية الداخلية للوزارة)، كما أن لدى مكتب المفتش العام في مكتب النائب العام استراتيجية للاتصالات والمعلومات.

وتشارك المكسيك في شراكة الحكومات المفتوحة، وتقيد بمبادئ ميثاق البيانات المفتوحة.

القطاع الخاص (المادة ١٢)

يتقيد المحاسبون والمراجعون بمدونات قواعد الأخلاقيات ومعايير مراجعة الحسابات التي تصدرها هيئات المحاسبة المهنية. والمنشآت التجارية ملزمة بتنفيذ وصيانة نظام محاسبي مناسب يلي متطلبات دنيا معينة (المادة ٣٣ من القانون التجاري). ويحدد قانون الضرائب الاتحادية المخالفات المتعلقة بالالتزام بالاحتفاظ بالسجلات المحاسبية (المادة ٨٣).

ويجوز لوزارة الخدمة العامة أن تطلب من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المشاركين في إدارة الموارد العامة أو استخدامها أو التحقق منها أي وثيقة تحتاجها لأنشطة الرقابة التي تضطلع بها (المادة ٢٦ (ثاني عشر مكرراً) من اللوائح التنظيمية الداخلية للوزارة).^(١٣)

ولا يجوز خصم نفقات الهدايا والضيافة والنفقات الأخرى المماثلة من الضرائب المستحقة (المادة ٢٨ (ثالثاً) من قانون ضريبة الدخل، والحكم التنظيمي 24/ISR/N من المرفق ٧ بالقرار بشأن مسائل مالية متنوعة لعام ٢٠١٥).

(١٢) أشارت السلطات إلى أن هذه المعلومات ستكون متاحة من خلال النظام الوطني لمكافحة الفساد.

(١٣) أشارت السلطات إلى أن المادة ٢٥ من القانون العام للمسؤوليات الإدارية سينص على أنه لغرض تحديد درجة مسؤولية الكيانات القانونية عن سوء السلوك الجسيم الذي يرتكبه الأشخاص الطبيعيين الذين يتصرفون نيابة عن تلك الكيانات، سينظر في ما إذا كانت لدى الكيان المعني سياسة قائمة للزاهة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مدونة فعالة لقواعد السلوك. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت السلطات أنه، فيما يتعلق بتعيين الموظفين العموميين السابقين، ستشمل المادة ٧٢ من القانون العام للمسؤوليات الإدارية، بصفة انتهاك إداري جسيم، قيام الأفراد العاديين بتعيين موظفين عموميين سابقين كانوا يعملون بصفة موظفين عموميين خلال العام السابق ويملكون معلومات داخلية حصلوا عليها كنتيجة مباشرة لمناصبهم العمومية وتعطي صاحب العمل مباشرة مزية في السوق أو تضع ذلك الشخص في موقف متميز تجاه منافسيه.

تدابير منع غسل الأموال (المادة ١٤)

يتناول القانون الاتحادي بشأن منع وتحديد المعاملات المتعلقة بموارد ذات منشأ غير مشروع المسائل المتصلة بمنع غسل الأموال. وتتبع المكسيك نهجاً قائماً على المخاطر في هذا المجال (الباب الثاني مكرراً من الأحكام العامة المشار إليها في المادة ١١٥ من قانون المؤسسات الائتمانية). وفيما يتعلق بتحديد المالك المستفيد، لا يوجد سجل موحد للتحقق من المعلومات المقدمة من العملاء.

وقد أنشأت المكسيك وحدة استخبارات مالية (المادتان ٢ و ١٥ من اللائحة التنظيمية الداخلية لوزارة المالية والائتمان العام؛ انظر أدناه فيما يتعلق بالمادة ٥٨).

والهيئات المسؤولة عن الرقابة على المؤسسات المالية ورصد الأنشطة المعرضة لغسل الأموال هي اللجنة الوطنية للمصارف والأوراق المالية، واللجنة الوطنية للتأمين والسندات، واللجنة الوطنية لنظام مدخرات التقاعد، ودائرة إدارة الضرائب (المادة ١٦ من القانون الاتحادي بشأن منع واستبانة المعاملات المتعلقة بموارد ذات منشأ غير مشروع). والإبلاغ إلزامي كلما تم نقل نقدية بمبلغ يتجاوز ما يعادل ١٠ ٠٠٠ دولار عبر الحدود (المادة ٩ من قانون الجمارك).

ويتعين أن تشمل المعلومات المقدمة فيما يتصل بالتحويل الإلكتروني اسم الشخص الذي يطلب التحويل ومكان إقامته، ويجب حفظ هذه المعلومات في الملف (مثلاً، المواد ٤ و ١٦ و ٥١ من الأحكام العامة المشار إليها في المادة ١١٥ من قانون المؤسسات الائتمانية؛ والمواد ٤ و ١٧ و ٥٥ من الأحكام العامة المشار إليها في المادتين ٧١ و ٧٢ من القانون الناظم لأنشطة تعاونيات الادخار والإقراض؛ والمواد ٤ و ١٤ و ٥٢ من الأحكام العامة المشار إليها في المادة ٢١٢ من قانون سوق الأوراق المالية؛ والمادتان ٤ و ٤٠ من الأحكام العامة المشار إليها في المادة ٩٥ مكرراً من القانون العام للمؤسسات الائتمانية والأنشطة المساعدة فيما يتعلق بمؤسسات تحويل الأموال المشار إليها في المادة ٨١-ألف مكرراً من القانون؛ والمواد ٤ و ١٠ و ٤٢ من الأحكام العامة المشار إليها في المادة ٩٥ من القانون العام للمؤسسات الائتمانية والأنشطة المساعدة فيما يتعلق بمكاتب الصرافة؛ والمواد ٤ و ١٨ و ٥٤ من الأحكام العامة المشار إليها في المادة ١٢٤ من قانون جمعيات الادخار والإقراض). وفي حين أن التحويلات الإلكترونية غير المصحوبة بتلك المعلومات ليست محظورة صراحة، فقد أكدت السلطات أن هذه التحويلات لا تنفذ.^(١٤)

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- المعلومات عن عملية الميزانية متاحة على بوابة الشفافية (المادة ٩، الفقرة ٢).
- أنشئ مكتب المدعي الخاص المعني بمكافحة الفساد في إطار مكتب النائب العام، من أجل مكافحة الفساد بجميع أشكاله داخل تلك المؤسسة (المادة ١١، الفقرة ٢).
- تُطلع وحدة الاستخبارات المالية نظيراتها في المنطقة على خبراتها من خلال حلقات العمل التي تنظمها (المادة ١٤، الفقرة ٥).

(١٤) أفادت السلطات بأنه يجري تعديل الإطار التنظيمي من أجل معالجة هذا القصور.

٢-٣- التحديّات التي تواجه التنفيذ

يوصى بأن تقوم المكسيك بما يلي:

- إجراء دراسة مقارنة للتشريعات الاتحادية وتشريعات الولايات فيما يتعلق بالمسائل الواردة في الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، وفي حالة وجود تباين، إفساح المجال للحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات لضمان تنفيذ الاتفاقية على جميع مستويات الدولة
- وضع وتنفيذ سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد، ومواصلة تعزيز التنسيق بين السلطات فيما يتصل بمنع الفساد.^(١٥) ومن شأن وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد أن يكون خطوة إيجابية (المادة ٥، الفقرة ١)
- توسيع نطاق المعارف المتعلقة بمنع الفساد، وتعميم تلك المعارف على هيئات مكافحة الفساد في المكسيك؛ ومنح الهيئة أو الهيئات المسؤولة عن منع الفساد ما يلزم من الاستقلالية (المادة ٦، الفقرتان ١ (ب) و ٢)
- ضمان أن يكون تعيين جميع الموظفين العموميين، بما في ذلك في المناصب التي تُشغل عن طريق التعيين الداخلي المباشر، مستندا إلى معايير موضوعية، مثل الجدارة (المادة ٧، الفقرة ١ (أ))
- تحديد المناصب العمومية التي تُعتبر معرضة للفساد بصفة خاصة، واعتماد إجراءات وافية لاختيار وتدريب الأفراد على تولي هذه المناصب، ونقلهم إلى وظائف أخرى على سبيل التناوب عندما يكون ذلك مناسباً (المادة ٧، الفقرة ١ (ب))
- النظر في وضع تدابير، علاوة على الالتزام بالإبلاغ، لتيسير قيام الموظفين العموميين بالإبلاغ عن أفعال الفساد عندما تصل هذه الأفعال إلى علمهم أثناء أداء وظائفهم (المادة ٨، الفقرة ٤)^(١٦)
- تعزيز نظام إقرارات الذمة، والنظر في إجراء عمليات فحص عشوائي؛^(١٧) وإنشاء نظام للموظفين العموميين للإعلان عن أي أنشطة خارجية أو عمل خارجي؛ وتوضيح النظام الخاص بالإعلان عن الهدايا وما إذا كان مسموحاً بقبول الهدايا (المادة ٨، الفقرة ٥)
- ضمان وجود آلية فعالة للاستعراض الداخلي لجميع إجراءات المشتريات العامة؛ وتوفير الإمكانية للأشخاص غير المدعويين إلى المشاركة في عملية المناقصة للإبلاغ عن المخالفات

(١٥) يمكن أن يشمل ذلك إجراء تقييم للنظام الوطني لمكافحة الفساد ومتابعة هذا التقييم.

(١٦) لدى دائرة إدارة الضرائب نظام للإبلاغ بالاتصال الحاسوبي المباشر:

<https://aplicacionesc.mat.sat.gob.mx/sat.gob.mx.age.sipreqd.internet/denunciaInternet.aspx>

(١٧) أشارت السلطات إلى أنه، في الدائرة الجديدة لإدارة الضرائب، سيكون جميع الموظفين العموميين ملزمين بتقديم إقرارات ذمة مالية، وأن الوزارات وهيئات الرقابة الداخلية ستكون ملزمة بإجراء عمليات فحص عشوائي لهذه الإعلانات (المادتان ٣٠ و ٣٢ من القانون العام للمسؤوليات الإدارية).

في إجراءات منح العقود المباشر وعمليات المناقصة الانتقائية المشتملة على ما لا يقل عن ثلاثة متعاقدين محتملين (المادة ٩، الفقرة ١ (د))

- زيادة تبسيط الإجراءات الإدارية، عند الاقتضاء، ونشر معلومات دورياً عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية في المكسيك (المادة ١٠ (ب) و(ج))
- سن وإنفاذ تشريعات تعزز وتزيد مشاركة المجتمع المدني في صنع القرارات في المجالات الرئيسية. ويشمل ذلك القيام في المستقبل بتعيين مدعٍ عام لمكافحة الفساد من خلال عملية شفافة تكفل استقلال المدعي العام، وذلك في الوقت المناسب ووفقاً للمعايير المنصوص عليها في الاتفاقية (المادة ١٣)
- مواصلة الجهود التي تبذلها المكسيك لضمان أن تكون هيئات مكافحة الفساد ذات الصلة معروفة لدى الجمهور؛ وإتاحة إمكانية الاتصال بتلك الهيئات (المادة ١٣، الفقرة ٢)
- زيادة تعزيز نظام الرقابة والإشراف على المصارف فيما يتعلق بجمع المعلومات لتحديد هوية المالكين المستفيدين (المادة ١٤، الفقرة ١ (أ))

٢-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

أشارت المكسيك إلى أنها تحتاج إلى مساعدة تقنية لأغراض تبادل الممارسات الجيدة ومن أجل تأمين التمويل اللازم لإنشاء نظام يضطلع بتحليل مختلف قواعد البيانات ويكشف عن المفارقات أو السلوكيات المشبوهة التي قد تشير إلى تضارب المصالح أو حالات الفساد.

٣- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

٣-١ - ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد ٥١ و ٥٦ و ٥٩)

في غياب تشريعات تخص تحديداً استرداد الموجودات، يمكن أن تستخدم المكسيك الأحكام المتعلقة بالمصادرة الجنائية وإنهاء الملكية والمساعدة القانونية المتبادلة لأغراض استرداد الموجودات على الصعيد الدولي. وفيما يتعلق بالأفعال المحرمة وفقاً للاتفاقية، لا ينطبق إسقاط الملكية إلا على الإثراء غير المشروع (المادة ٢٢ من الدستور). وفي وقت الزيارة القطرية، لم تكن المكسيك قد تلقت أو أرسلت أي طلبات لاسترداد الموجودات فيما يتعلق بهذه الجرائم.

وعلى الرغم من أن المكسيك لم ترم أي اتفاقات أو ترتيبات تخص تحديداً استرداد الموجودات فهي عضو في الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القضائي الدولي والشبكة الإقليمية لاسترداد الموجودات، التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية.

وتستطيع المكسيك أن تقدم المعلومات دون طلب مسبق، على أساس عدة معاهدات ثنائية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، مثل المعاهدات المبرمة مع سويسرا (المادتان ٣٠ و ٣١)،

وإسبانيا (المادة ١٤)، والبرازيل (المادة ٢٢)، والهند (المادة ١، الفقرة ٤ (ك))، أو على أساس الاتفاقية في حالة عدم وجود معاهدة ثنائية.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان ٥٢ و ٥٨)

أرست المكسيك الالتزام بتحديد هوية الزبائن والتحقق منها (الأحكام ٣ و ٤ و ٧ من الأحكام العامة المشار إليها في المادة ١١٥ من قانون المؤسسات الائتمانية) حسب مستوى الخطر الذي يشكله الزبون. كما أرست الالتزام بتحديد هوية المالكين المستفيدين (الحكم العام ٢ (ثامن عشر)) للأموال التي يستخدمها الزبائن (الحكمان العامان ٣١ و ٣٢). وينص الحكم الانتقالي الخامس من الأحكام العامة على أن المؤسسات التي كانت عاملة في وقت بدء نفاذ الأحكام العامة ملزمة بالبدء في جمع المعلومات ذات الصلة وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في تلك الأحكام في موعد أقصاه ٢٧٠ يوماً تقويمياً بعد بدء نفاذ القرار المنشئ لتلك الالتزامات (أي بحلول ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧). ويُحظر فتح الحسابات مع إغفال الهوية (الحكم العام ١٠).

ويعتبر كبار المسؤولين الأجانب والمقربون منهم (الحكم العام ٢ (سابع عشر)) زبائن ذوي مخاطر عالية، ولكن لم يوضع تصنيف محدد للمخاطر فيما يتعلق بكبار المسؤولين المحليين والمقربين منهم. ويجب على المؤسسات أن تعتمد منهجية لتحديد درجة المخاطر المرتبطة بمعاملاتها مع كبار المسؤولين المحليين والمقربين منهم، ويجب عليها أن تحدد ما إذا كانت طبيعة المعاملة متوافقة بقدر معقول مع وظائف هؤلاء الأشخاص ورتبتهم ومسؤولياتهم على أساس المعارف والمعلومات المتاحة لتلك المؤسسات (الحكم العام ٢٨). وتلزم موافقة الإدارة العليا للمؤسسة من أجل إقامة أو مواصلة علاقات تجارية مع كبار المسؤولين المحليين والمقربين منهم الذين يعتبرون ذوي مخاطر عالية (الحكم العام ٢٦).

وبموجب الأحكام العامة، تُلزم وزارة المالية والائتمان العام المؤسسات بأن تعتبر فئات معينة من الأشخاص (مثل كبار المسؤولين الأجانب والمقربين منهم) زبائن ذوي مخاطر عالية يتعين أن يخضعوا لفحص معزز (الأحكام العامة ٢٥ إلى ٢٥ مكرراً ثالثاً و ٢٨). وتزود الوزارة هذه المؤسسات بأسماء الأشخاص المجددة أمواهم والأشخاص المرتبطين بالأشخاص المجددة أمواهم الذين يجب تعليق المعاملات معهم (الحكمان العامان ٧٠ و ٧٢). ولم تُبلغ الوزارة المؤسسات المالية بأسماء الأشخاص الذين ينبغي أن تخضع حساباتهم لفحص معزز.

والمؤسسات ملزمة بالحفاظ على جميع البيانات والوثائق المشتملة على سجلات تحديد هوية العملاء طوال المدة التي يكون فيها الحساب مفتوحاً أو العقد سارياً، ولفترة لا تقل عن ١٠ سنوات بعد إقفال الحساب أو انقضاء العقد. وينطبق الشيء نفسه على البيانات والوثائق التي يجب الحصول عليها من المستعملين، اعتباراً من تاريخ المعاملة، فضلاً عن معلومات من قبيل نسخ من التقارير عن المعاملات ذات الصلة والمعاملات غير العادية والمعاملات الداخلية المشبوهة (الحكم العام ٥٩).

ولا يمكن أن يقدم الخدمات المصرفية والائتمانية سوى المؤسسات المصرفية التي تقدم الخدمات الكاملة، والمصارف الإئتمانية (المادة ٢ من قانون المؤسسات الائتمانية). ويتمثل أحد معايير الترخيص بالتشغيل بصفة مصرف يقدم الخدمات الكاملة في أن يكون المكتب المسجل للمؤسسة واقعاً في المكسيك (المادة ٩). ولا يجوز للمؤسسات المالية أن تعمل بصفة مصرف مراسل لأي مؤسسة مالية أو وسيط ليست لديهما مكاتب مادية في أي ولاية قضائية (الحكم العام ٣٠).

ويشترط على موظفين عموميين معينين (المادة ٣٦ من القانون الاتحادي بشأن المسؤوليات الإدارية للموظفين العموميين) تقديم إقرارات ذمة مالية، إما كتابة أو الكترونياً، عند تولي منصبهم أو مغادرته، وكذلك في شهر أيار/مايو من كل سنة (المادة ٣٧). وقد وضعت عقوبات على عدم تقديم هذا الإقرار أو تقديم إقرار كاذب (المادة ٣٧). ويحتفظ بسجل عام يتضمن معلومات عن الموجودات التي يحتفظ بها هؤلاء المسؤولون (المادة ٤٠). وليس هناك التزام محدد بالإبلاغ عن المصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى عليه. ويجوز لوزارة الخدمة العامة أن تحقق في التغيرات في موجودات أي موظف عمومي أو تتحقق منها (المادة ٤١) عندما تكون هناك شبهة إثراء غير مشروع، ولكن لا تُجرى عمليات فحص عشوائي.^(١٨)

ولدى المكسيك وحدة استخبارات مالية (المادة ٢ من اللائحة التنظيمية الداخلية لوزارة المالية والائتمان العام). والوحدة جزء من وزارة المالية والائتمان العام، ولذلك اعتمدت النموذج الإداري لتلك الوزارة. والوحدة عضو في مجموعة إيغمنت لوحدة الاستخبارات المالية، وقد وقعت على عدد من اتفاقات التفاهم الثنائية مع نظيراتها في ولايات قضائية مختلفة.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥)

لا يوجد حكم يتيح للدول الأطراف الأخرى رفع دعاوى مدنية في المحاكم المكسيكية أو تثبيت حق في ممتلكات اكتسبت بارتكاب جرم أو تثبيت ملكية تلك الممتلكات. ونتيجة لذلك، لا تستطيع المحاكم أو السلطات المختصة، عندما يتعين عليها اتخاذ قرار بشأن المصادرة، أن تعترف بمطالبة من دولة أخرى باعتبارها مالكة شرعية للممتلكات المكتسبة عن طريق ارتكاب جرم. وبموجب الأحكام المنطبقة التي تتناول التعويض أو جبر الأضرار (المادتان ٢٩ و ٣٠ من القانون الجنائي الاتحادي)، يجوز للمحاكم أن تأمر مرتكبي الجرائم بتعويض الدول الأخرى التي أصابها ضرر نتيجة لتلك الجرائم.

ولا تستطيع المكسيك إنفاذ أوامر المصادرة التي تصدرها المحاكم الأجنبية. ويجوز للمكسيك أن تحيل إلى سلطاتها المختصة أي طلب للمساعدة بشأن إنهاء الملكية صدر في دولة أخرى لغرض الحصول على أمر محلي بإلغاء الملكية (المادتان ٦٦ و ٦٨ من القانون الاتحادي بشأن إنهاء الملكية) وينطبق الشيء نفسه على أوامر المصادرة الأجنبية، التي تحال إلى السلطات المختصة لغرض

(١٨) أشارت السلطات إلى أنه، بعد بدء نفاذ القانون العام بشأن المسؤوليات الإدارية، المنشور في الجريدة الرسمية في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، سيتسنى إجراء عمليات فحص عشوائية لإقرارات الذمة المالية (بموجب المادة ٣٠ من القانون).

الحصول على أمر محلي بالمصادرة (المادة ٤٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية الوطني). ويجوز للسلطات المختصة، عندما تكون لديها الولاية القضائية اللازمة، أن تأمر بمصادرة الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي من خلال قرار قضائي بشأن جرم غسل أموال أو أي جرم آخر يندرج في نطاق ولايتها القضائية.

وعلى الصعيد الاتحادي، يوجد حكم يتيح إنهاء الملكية في حالات الإثراء غير المشروع (المادة ٢٢ (ثانياً) من الدستور) ولكن ليس في حالة الأفعال الأخرى المحرمة وفقاً للاتفاقية. ولا تستطيع المكسيك أن تقدم المساعدة فيما يتعلق بالطلبات المقدمة على أساس حكم قضائي أجنبي بشأن إنهاء الملكية بسبب أفعال لا تخضع لإنهاء الملكية في المكسيك.

ويجوز للمكسيك أن تقوم، عن طريق أمر قضائي، بتجميد الممتلكات لضمان جبر الأضرار (المادة ١٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية الوطني)، وكذلك أن تحجز مؤقتاً الممتلكات أو الأدوات أو الأغراض أو العائدات المتأتية من الجريمة (المادة ٢٢٩ من القانون) والممتلكات التي تتعلق بها دعوى إنهاء الملكية (المواد ٧ و ٨ و ٦٦ من القانون الاتحادي بشأن إنهاء الملكية). ويبت القضاء، على أساس كل حالة على حدة، فيما إذا كان أمر التجميد أو الحجز الصادر عن محكمة أو سلطة مختصة في دولة أخرى، أو الطلب المقدم من دولة أخرى فيما يتعلق بتجميد أو حجز، كافياً، أو ما إذا كانت أسباب أخرى كافية، لإصدار أمر بتجميد الممتلكات أو حجزها مؤقتاً.

وبسبب عدم وجود حالات ذات صلة تتعلق بجرائم الفساد، لا يمكن تقييم الامتثال للفقرتين ١ و ٢ من المادة ٥٥ من الاتفاقية. وفي قضايا سرقة المركبات، كانت الطلبات ذات الصلة تحال إلى السلطات الوطنية المختصة من أجل الحصول على أمر حجز مؤقت يليه أمر بإنهاء الملكية في المكسيك؛ وكانت تلك الطلبات تلبى.

ولا توجد متطلبات محددة بشأن مضمون طلبات التعاون في مسائل المصادرة. وتنطبق الاتفاقية مباشرة في هذا الصدد.

وقد قدمت المكسيك أثناء الاستعراض تفاصيل عن التشريعات ذات الصلة. ولا يخضع تقديم المساعدة فيما يتعلق بالحجز أو المصادرة لوجود معاهدة. ويجوز للمكسيك أن تقدم المساعدة استناداً إلى الاتفاقية أو الأحكام المنطبقة من قانون الإجراءات الجنائية الوطني (الباب الحادي عشر).

ولا يوجد حد أدنى للممتلكات من حيث القيمة للموافقة على تقديم المساعدة. وقد أكدت المكسيك أنها تحاول عن طريق سلطتها المركزية، قبل رفع أي تدابير مؤقتة متخذة بناء على طلب، أن تحل المسألة المعنية من خلال التشاور مع الجهات النظرية.

وحماية الأطراف الثالثة الحسنة النية في إجراءات الحجز والمصادرة مكفولة بالمادة ٤٠ من القانون الجنائي الاتحادي (بشأن المصادرة) والمادة ٢٢ (ثالثاً) من الدستور والمادتين ٢٤ و ٢٨ من القانون الاتحادي بشأن إنهاء الملكية (فيما يتعلق بإنهاء الملكية).

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة ٥٧)

قامت المكسيك، بناء على تعليمات من السلطة المختصة، بإعادة ممتلكات لشركات أجنبية وأفراد أجنبية بموجب الإجراءات المنصوص عليها في القانون الاتحادي بشأن إدارة الممتلكات العامة والتصرف فيها واللائحة التنظيمية المنفذة له.

وينص القانون الاتحادي المتعلق بإنهاء الملكية على التعاون الدولي في مجال إنهاء الملكية وفقاً للصوصك القانونية الدولية التي المكسيك طرف فيها أو بموجب المعاملة بالمثل على الصعيد الدولي، عندما يكون الغرض هو إعادة ممتلكات موجودة في المكسيك أو خاضعة لولايتها القضائية. وفي هذه الحالات، يجوز للمحكمة أن تأمر بتسليم الممتلكات أو عائدات بيعها إلى السلطة المختصة الأجنبية، إلا إذا كان هناك اتفاق بشأن تقاسم الممتلكات؛ وعندما يكون هذا الاتفاق موجوداً، يتم تسليم الجزء المتفق عليه (المادة ٦٩). ولا يوجد حكم مماثل للمادة ٦٩ من القانون يتناول حالات المصادرة الجنائية.

وفي الحالات المتعلقة بإنهاء الملكية، تخصص النفقات قبل إعادة الممتلكات (المادة ٦٩ من القانون). وتنص المادة ١٧ من القانون الاتحادي بشأن إدارة الممتلكات العامة والتصرف فيها والمادة ٢٨ من القانون الاتحادي بشأن إنهاء الملكية على حماية حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية. ولم تُبرم المكسيك أي اتفاقات أو ترتيبات بشأن التصرف النهائي في الممتلكات المصادرة.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- المكسيك على استعداد لاستعراض مسودات طلبات المساعدة القانونية المتبادلة قبل تقديمها بصفة رسمية، بما في ذلك في قضايا استرداد الموجودات (المادة ٥١)
- طلبت المكسيك المساعدة استناداً إلى الاتفاقية في ثلاث قضايا (المادة ٥١)

٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

يوصى بأن تقوم المكسيك بما يلي:

- ضمان امتثال المؤسسات للالتزام بجمع المعلومات وفقاً للحكم الانتقالي الخامس من الأحكام العامة (المادة ٥٢، الفقرة ١)
- إجراء فحص معزز للحسابات التي يُطلب فتحها أو يُحتفظ بها من جانب كبار المسؤولين المحليين والمقرين منهم أو نيابة عنهم، وفقاً للقانون (المادة ٥٢، الفقرة ١)
- إصدار إرشادات بشأن أنواع الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية التي يُتوقع أن تطبق المؤسسات المالية الموجودة المكسيك فحصاً معززاً على حساباتها (المادة ٥٢، الفقرة ٢ (أ))، وعند الاقتضاء، ووفقاً للقانون الداخلي للمكسيك، إخطار المؤسسات المالية بمهوية الأشخاص الذين ينبغي أن تكون حساباتهم خاضعة لفحص معزز (المادة ٥٢، الفقرة ٢ (ب))

- النظر في إلزام الموظفين العموميين المعنيين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى عليه بالإبلاغ عن تلك العلاقة (المادة ٥٢، الفقرة ٦)
- اتخاذ تدابير للسماح بما يلي:
 - رفع الدول الأطراف الأخرى دعاوى مدنية في محاكم المكسيك لتثبيت حق ملكية في ممتلكات اكتسبت بارتكاب جرم أو تثبيت ملكية تلك الممتلكات (المادة ٥٣ (أ))
 - اعتراف محاكم المكسيك أو سلطاتها المختصة، عندما يتعين عليها اتخاذ قرار بشأن المصادرة، بالمطالبة المقدمة من دولة طرف أخرى بصفتها المالك الشرعي لممتلكات اكتسبت بارتكاب جرم (المادة ٥٣ (ج))
- اتخاذ تدابير للسماح للسلطات المختصة المكسيكية بتنفيذ أمر المصادرة الصادر عن محكمة دولة طرف أخرى (المادة ٥٤، الفقرة ١ (أ))؛ والنظر في اتخاذ تدابير لتوسيع نطاق إنهاء الملكية ليشمل جميع الأفعال المجرمة وفقاً للاتفاقية (المادة ٥٤، الفقرة ١ (ج))
- اتخاذ تدابير لتيسير تجميد أو تعقب الممتلكات أو الأموال التي تخضع للتفتيش في حالة تقديم طلب من دولة طرف أخرى على أساس تدابير غير جنائية خارجة عن نطاق انطباق القانون الاتحادي بشأن إنهاء الملكية، ووضع إجراءات لتحديد الأولويات لتلك الطلبات (المادة ٥٥، الفقرة ٢)
- اتخاذ تدابير للتمكين من إعادة الممتلكات المصادرة إلى الدول الأخرى، وكفالة أن يتم إرجاع الموجودات، في حالات إنهاء الملكية، وفقاً للفقرات ١ إلى ٣ من المادة ٥٧ من الاتفاقية. وإذا لم تفسر المحاكم القانون على هذا النحو في المستقبل، فسيكون من الضروري توضيح القانون عن طريق إصلاح تشريعي (المادة ١٥، الفقرات ١-٣)
- ضمان إعادة الممتلكات (أو ما يعادل قيمتها) كاملة، مع كفالة أن تقتصر أي مبالغ مقتطعة على النفقات المعقولة (المادة ٥٧، الفقرة ٤)

٣-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

أشارت المكسيك إلى أنها تحتاج إلى مساعدة تقنية (التدريب وتبادل الممارسات الجيدة) في مجال استرداد الموجودات.